الجمهورية الجزائريــة الديمقراطية الشعبيــة
وزارة التعليــم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم اقتصاديــة

السنة الثانية ليسانس LMD

محاضرات في مقياس:

اقتصاد المؤسسة

د. أسماء عدائكة

موجه إلى طلبة سنة ثانية LMD:

- علوم مالية ومحاسبية
- علوم اقتصادية
- علوم تجارية
- علوم التسيير

الموسم الجامعي: 2023/2022

أسماء عدائكة

المحور الثاني: المشكلة الإقتصادية

أولا– مفهوم المشكلة الاقتصادية :

لقد شاع تسمية المشكلة الرئيسية التي يسعى الاقتصادي كلها عن طريق الوصف و التحليل و التنظيم للظواهر الاقتصادية بالمشكلة الاقتصادية و التي تعد من أشهر المواضيع الاقتصادية لا نجد كتابا أكاديميا مستوى المبادئ و الأصول و المداخل للدراسات الاقتصادية لا يتناول هذا الموضوع في بداية فتكاد تجزم معظم هذه الكتب أن هذا الموضوع هو جوهر الدراسة الاقتصادية بل إنه سبب وجود علم الاقتصاد و تطور و و نقطة افتراق و تنوع المذاب و الأفكار الاقتصادية يقول أحد الاقتصاديين << هذه المشكلة هي النقطة الأولى التي عندها سببها تنوعت المذاهب الاقتصادية من خلال تنو مواقفها من هذه المشكلة على مستوى التشخيص و التفسير على مستوى العلاج و المواجهة >> .

ثانيا– طبيعة المشكلة الاقتصادية

تدور المشكلة الاقتصادية حول ما هو مشاهد في الحياة الواقعية من ندرة نسبية في الموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة للإنسان مما يحتم عليه استخدام تلك الموارد المحددة على أفضل نحو مستطاع حتى يتمكن من الوصول إلى أقصى إشباع ممكن و من هذا تنشأ علاقات متطورة تاريخيا بين أعوان الاقتصاد بين خاصة فيما يتعلق بالملكية و الإنتاج و التوزيع و من هنا نرى أنه يوجد ثلاث أوجه للمشكلة هي:

- ✓ تكمن المشكلة في المقارنة بين الموارد المحدودة و الحاجات المتزايدة أي كيف تمكن تحقيق التوازن
- ✓ تظهر المشكلة بسبب الجزء الأكبر من الموارد غالبا لا يصلح في المشكلة الأولى لذلك لزم تدخل الإنسان عن طريق بذل جهد لجعل تلك الموارد صالحة لإشباع و هذا ينتج عنه علاقات ملكية الإنتاج
- ✓ يرى أن المشكلة تقوم بسبب سوء توزيع المداخيل و الثروات .

و تتمثل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع، مهما كان نظامه الاقتصادي أو السياسي، في كيفية توزيع الموارد النادرة بين الاستعمالات المختلفة ، ذلك أن الموارد المتاحة في أي مجتمع لن تكفي باستمرار لتلبية واشباع الاحتياجات البشرية المتعددة، أي أنه يمكن تحليل عناصر المشكلة الاقتصادية الى ثلاثة عناصر أساسية : أولهما يتمثل في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية والثاني يتمثل في تعدد الحاجات البشرية والعنصر الثالث يتمثل في الاختيار .

وتتميز المشكلة الاقتصادية بصفة العمومية فهي تواجه الفرد كما تواجه الجماعة .بل هي تواجه كل المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة... زراعية أم اقتصادية...رأسمالية أم اشتراكية فالمشكلة لا تختلف في أسبابها و لا عناصرها من مجتمع لآخر، أما الذي يختلف فهو طريقة حلها .

ثالثا– أسباب المشكلة الاقتصادية

من الممكن حصر أسباب حدوث المشكلة الاقتصادية في ثلاثة أسباب رئيسة وهي:

1– الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:

ان سبب ظهور المشكلة الاقتصادية هو الندرة. فالانسان عندما يشعر بالحاجة ويفتقد في الوقت نفسه وسيلة لاشباعها فانه سيعتقد أن سبب مشكلته هو الندرة الا أن مايحتاجه من سلع وخدمات لا يأتي من العدم ، بل الأمر يتطلب ضرورة توافر ومساهمة مجموعة من العوامل معا،هي عوامل الانتاج ،خلال عملية معينة هي عملية الانتاج وأن هذه العوامل هي التي أصلا نادرة اذا تظهر المشكلة الاقتصادية أساسا نتيجة ندرة عوامل الانتاج سواء ما كان منها هبة من هبات الطبيعة أو نتاج عن جهود الانسان وغير خاف أن ماتهبه الطبيعة من خيرات ليس متاحا في كل مكان بالقدر اللازم ولا بالصورة المرغوبة فنجد مجتمعات منحتها الطبيعة فيضا من المواد الأولية في الوقت الذي يعاني فيه من ندرة رأس المال أو العمل وكلاهما مطلوب لتجهيز المواد الاولية بحيث تصبح صالحة لاشباع رغبات الانسان.

لذلك وجب على الانسان أن يبذل جهده وفكره في كل لحضة ولا بد عليه الانتظار حتى تؤتي جهوده ثمارها.

ويعود عجز الموارد الاقتصادية عن اشباع جميع الحاجات الانسانية الى الأسباب التالية :

– أن المورد الاقتصادي موجود ولكن قليل نسبيا بسبب عدم الاستغلال الأمثل لهذا المورد أو لسوء استغلال هذا المورد، وتمتاز كثير من الموارد الاقتصادية بقابليتها للنفاذ بسبب الاستخدام الجائر.

– زيادة عدد السكان بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الانتاج ،وبالتالي يؤدي هذا الى ندرة نسبية للموارد المستخدمة كوسيلة لاشباع الحاجات الانسانية.

2– كثرة الحاجات الانسانية وتعددها وتطورها وتزايدها:

من المعروف أن للانسان ومنذ بدء الخليقة مجموعة من الحاجات التي يهدف الى اشباعها ، وكلما أشبع حاجة تولد لديه حاجة أخرى بحاجة الى اشباع . وتعرف الحاجة الانسانية بأنها (الرغبة التي يسعى الانسان الى اشباعها).وتقسم هذه الحاجات الى نوعين:

أ– **الحاجات الأولية (الأساسية):** وهي مجموع الرغبات الانسانية التي لا تحتمل التأجيل في اشباعها ، والتي اذا أفنيت يفنى الانسان ورائها ،بمعنى أنها ضرورية لبقاء الانسان على قيد الحياة كحاجته الى الغذاء والماء والمسكن ...الخ.

ب– **الحاجات الثانوية (الكمالية):** وهي مجموع الرغبات الانسانية التي تحتمل التأجيل في اشباعها ، على اعتبار أنها لا ترتبط بأن يكون الانسان أو لا يكون على قيد الحياة.

وتمتاز الحاجات الانسانية بمجموعة من الخصائص مثل:

الحاجات الانسانية متزايدة ،وتتزايد هذه الحاجات مع تزايد المواليد.

الحاجات الانسانية متطورة، وتتطور الحاجة مع التقدم الفني والتكنولوجي الذي يحدث على وسائل اشباع الحاجات .

الحاجات الانسانية متكررة، وتتكرر الحاجة مع تكرار وتعاقب الأجيال ، فحاجة أجدادنا للغداء هي نفس حاجاتنا له مع اختلاف نوع الغداء.

الحاجات الانسانية متجددة، وتتجدد الحاجة مع الاكتشافات و الاختراعات الجديدة التي يقوم بها الانسان.

ج- الاختيار: اذا كانت الندرة هي سبب المشكلة التي يعيشها الانسان، فان الاختيار هو بالتأكيد السبب الذي يجعل منها مشكلة اقتصادية بالذات وليست تقنية فالاختيار وهو عملية تنطوي على الرشد يتمثل في القيام بموازنة منفعية حرة بين بدائل ممكنة مختلفة ، لاختيار أفضل بديل ممكن وبالطبع لن تكون هناك فرصة للقيام بعملية الاختيار ما لم تكن رغبات وحاجات و تفضيلات الانسان متعددة وبهذا تكون المشكلة الاقتصادية بالفعل هي مشكلة اقتصادية فحاجات الانسان متعددة متجددة و متزايدة.

وبالطبع لو اختفت الندرة لاختفت المشكلة... ولو لم تتعدد الحاجات لما كان هناك مجال للاختيار وبالتالي لما كانت المشكلة الاقتصادية بل تصبح مشكلة فنية تكنولوجية.

رابعا- المشكلات الاقتصادية الاساسية

يمكن حصر المشكلات الاقتصادية الاساسية بالأسئلة الاتية:

المشكلة الأولى : ما السلع التي تنتج وما كميتها ؟ (ماذا تنتج) والسؤال يتعلق بالمثال السابق حول مشكلة الاختيار، وبمعنى اخر أنها مشكلة توزيع الموارد النادرة على الاستخدامات المختلفة، وتتطلب هذه المشكلة معرفة معايير تخصيص الموارد.

وكما سبق القول فان جهاز الثمن يعد الاداة في توزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة في نظام المنافسة التامة. في حين توكل هذه المهمة الى الأجهزة التخطيطية في الاقتصادات الاشتراكية.

المشكلة الثانية : ما هي طرق انتاج هذه السلع ؟(كيف تنتج).

يعكس هذا السؤال ان هناك أكثر من طريقة لانتاج سلعة ما، فعلى سبيل المثال هل تنتج محصول القطن بتكثيف رأس المال في استخدام الماكنات والآلات الزراعية أم انتاج نفس كمية المحصول من خلال تكثيف العمل باستخدام الأيدي العاملة بالعمليات المزرعية المختلفة، وهذا يتوقف على ماهية العناصر التي تتصف بالندرة رأس مال أم العمل؟

المشكلة الثالثة : كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على أفراد المجتمع؟ (لمن).

ان توزيع الناتج القومي بين أفراد المجتمع يحظى باهتمام الاقتصاديين، وهذا الجانب من المشكلة متعلق بمدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في مجتمعات المنافسة التامة ونتائج هذا التدخل وقد انعكس هذا التدخل في صورة الحد الأدنى للأجور أو ضريبة الدخل وتتعلق هذه الجوانب بنظرية التوزيع.

المشكلة الرابعة : هل الموارد الاقتصادية للمجتمع موظفة بصورة كاملة أم أن بعضها عاطل؟

- ان عدم تشغيل بعض الموارد يؤدي الى ضياع الثروة على المجتمع ؟ وقد يبدوا ذلك غريبا بعض الشيء فكيف تكون الموارد نادرة وكذلك تتسم بعدم التشغيل ؟
- ان احدى خصائص اقتصاديات السوق أن مثل هذا الضياع قد يحدث ، ولهذا قد تسود في هذه الاقتصاديات بطالة في العمل وأن هناك عمالا يرغبون في العمل ولا يجدونه.

المشكلة الخامسة: ما مدى الكفاية في استخدام الموارد الاقتصادية؟

وهذا يعني هل الانتاج كاف ؟ وهل التوزيع كاف؟وهي مسالة مرتبطة بامكانية اعادة تلخيص الموارد للحصول على انتاج أكبر من سلعة معينة بالموارد السابق استخدامها دون التأثير في انتاج السلع الاخرى. كما أن الاجابة عن مشكلة التوزيع تشير : هل بالامكان اعادة توزيع الانتاج الحالي بين أفراد المجتمع على نحو يؤدي الى زيادة رفاهيتهم أو تحسين رفاهية بعض الأفراد ودون الاضرار أو التأثير على مستوى رفاهية بقية الأفراد في المجتمع؟

المشكلة السادسة : هل القوة الشرائية للنقود ثابتة أو أنها تتسم بالتضخم؟

والمقصود بالتضخم الارتفاع المستمر في الاسعار وارتفاع الأسعار معناه انخفاض القوة الشرائية للنقود ،وأحد أسباب التضخم هو زيادة كمية النقود في الاقتصاد بمعدل أسرع من زيادة الناتج القومي.

المشكلة السابعة: هل يتزايد الانتاج القومي من السلع والخدمات أم أنه ثابت على مر الزمن؟

فالمقدرة الانتاجية تنمو بسرعة في بعض الدول الأخرى مما يترتب عليه زيادة الفجوة بين مستويات المعيشة بين المجموعتين من الدول . ويمكن القول أن المشكلات الاقتصادية قائمة في المجتمعات كافة الا أن سيادتها بصورة متفاوتة أو أن احداها أعمق في تأثيرها من الأخرى في الاقتصاد القومي، فالمجتمعات التي تعتمد على ألية السوق تركز على مشكلة ندرة الموارد الطبيعية في حين تركز المجتمعات الاشتراكية على شكل علاقات الانتاج ومشكلة التوزيع.

أسماء عدائكة